



التمهيد

المبحث الأول: مكانة النص الشرعي

يعدُّ النصُّ الشرعي الوثيقة الأعلى درجة في الصحة والإتقان على مستوى جميع ما نقلته البشرية من عهدتها الأول؛ فقد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ القرآن من كل نقص أو تحريف.
وما يقال عن النص القرآني من ناحية التشريع والحجية أيضًا يقال في النص النبوي؛ فهو وحي إلهي.



خصائص النص الشرعي:

المطلب الأول: الاستيعاب والشمول

إنّ النصوص الشرعية قد غطّت جميع المتطلبات الإنسانية، فليس يصلح شيء للبشرية إلا قد أودع فيها.

وهذا الاستيعاب والشمول ليس خاصًا بما كان في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه، فبنية النص الشرعي وأسلوبه قادر على استيعاب جميع القضايا والحوادث المستجدة.

وكل ما اشتملت عليه نصوص الوحي من كليات وجزئيات ومقاصد عامة؛ فهي مستقرة وغير قابلة للتبديل ولا للتغيير فما أحل الله أو حرّم في كتابه وسنة نبيه فهو كذلك إلى يوم القيامة.



خصائص النص الشرعي:

المطلب الثاني: العقلانية

جاء الأنبياء عليهم السلام بخطاب العقل ضد خطاب الجهل. في القرآن الكريم نماذج من صراعات العقلانية مع قوى الجهل والتي ركز فيها النصّ على إثارة التفكّر والتعقّل، والتخلص من التبعية والتقليد.

لأجل هذه العقلانية فقد جاءت النصوص الشرعية متضمنة أوجه الحكمة في كثير من أحكامها، ولذلك فالنصوص الشرعية لا يمكن أن تخالف الأدلة العقلية الصحيحة بحال.

وأما معارضة النص الشرعي بالعقل فذلك راجع:

إما إلى تهافت الدليل العقلي المزعوم.



وإما إلى عدم إدراك وفهم لعموم النصوص الشرعية.





خصائص النص الشرعي:

المطلب الثالث: إطلاقية النص الشرعي

كل ما جاءت به النصوص فهو يحقق المصلحة والرحمة بشكل مطلق لجميع العالمين، والنصوص الشرعية متعلقة بالإنسان الذي بخلقه وفطرته ونوازه لا يتغير؛ فكذلك النص المخاطب به لا يتغير، لأن مصدر النص -الله عز وجل- علم بحكمته هذا الجانب الثابت من الإنسان فجعل النص ساريًا مع هذا الثبوت.

أما تغير الفتوى في الوقائع التي يظن أنها متشابهة فإن التغير الحاصل ليس لتغير الزمان أو المكان وإنما لتغير مقومات الوقائع، والتي تبدو فيها كوقائع جديدة تحتاج إلى اجتهاد جديد وهذا من باب تحقيق المناط، ولذلك يُعبّر بتغير (الفتوى) ولا يعبر بتغير (الحكم) فالحكم راجع إلى النص والنص ثابت.

العموميات في النص الشرعي من أهم أدوات الإطلاقية في النصوص وتجاوز التاريخية.
وأما إعمال التاريخية بإدخال المصلحة أو اجتهادات العقل فالمغالطة متحققة فيه من حيث إن العقل لا يستقل بإدراك المصالح والمفاسد، وليس لأحد حق النسخ أو التبديل إلا المُشرِّع.



المبحث الثاني: التأويل تعريف ومسيرة مصطلح

المطلب الأول: التأويل لغة

يرجع إلى معنيين:

الأول: التفسير والبيان.

الثاني: المرجع والمصير والعاقبة.

المطلب الثاني: التأويل في كلام السلف

استعمل السلف مصطلح التأويل وفق ما جاءت به اللغة:

فالأول: تفسير الكلام وبيان معناه.

الثاني: هو نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلبًا كان

تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبرًا كان تأويله نفس

الشيء المخبر به.

المطلب الثالث: التأويل في اصطلاح المتكلمين

استخدم متأخروا المتكلمين مصطلح التأويل استخدامًا يختلف عن استعمال السلف له؛ وذلك لرد ما جاء في الكتاب والسنة مما يخالف العقل الكلامي. من تعاريفهم قول الماتريدي: "التأويل ترجيح أحد المحتملات بدون القطع".



عند مقارنة دلالة مصطلح التأويل بين
الاستخدام السلفي له والاستخدام الكلامي يتبين
أن دلالة مصطلح التأويل مرت بمرحلتين:

ا.

المرحلة الثانية:

حمل المصطلح فيها دلالاته
الاصطلاحية الحادثة.

ا.

المرحلة الأولى:

حمل المصطلح فيها
دلالاته اللغوية الأصلية.

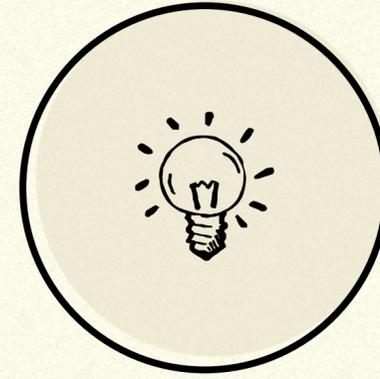
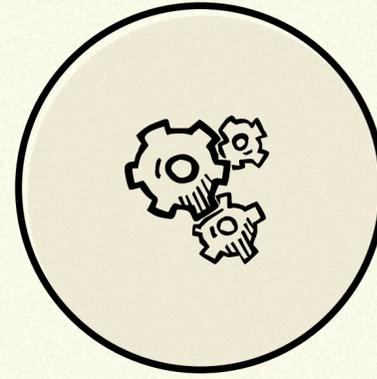
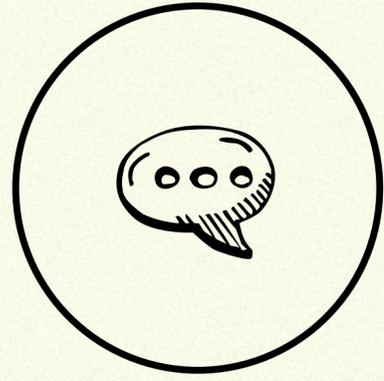


وهذا التطور الدلالي في المصطلح راجع إلى:

الخلافات العقدية التي بدأت مع نشوء الفرق
الإسلامية التي بدأت مواقفها من النص تأخذ منحى
مغايرًا عما كانت عليه القرون الثلاثة المفضلة.



المطلب الرابع: التأويل في الاستخدام الحديث



في العصر الحديث تحول مصطلح التأويل إلى علم يبحث في آليات الفهم سواء في النصوص الدينية أو الحقول الإنسانية، يسمى في الغرب مصطلح (الهرمنيوطيقيا) للدلالة على نظرية التأويل، والتي تعني: "المبحث الخاص بدراسة عمليات الفهم وبخاصة فيما يتعلق بتأويل النصوص"

ثم انتقلت آلية نظرية التأويل الحديثة من بيان المعنى إلى بيان طريقة الفهم وطريقة استخراج المعنى.

في الخطاب العربي المعاصر تُداول نظرية التأويل الحديثة تحت مصطلح: الهرمنيوطيقا أو القراءة أو المقاربة أو التفكيك، لكن مصطلح التأويل أكثرها حضوراً؛ لكونه مصطلحاً إسلامياً متداولاً في مباحث التفسير مما يخفف الشحنة الاستنكارية لمتلقي مخرجات نظرية التأويل الحديثة.

المقصود بنظرية التأويل الحديثة يختلف اختلافاً جذرياً مع مصطلح التأويل في كتب التراث، سواء من حيث الدلالة أو الآليات.

المطلب الخامس:

من النظرية إلى الظاهرة في الدراسات العقدية في الفكر العربي المعاصر

إن (إعادة قراءة النص الديني) كما هي متداولة في الخطاب العلماني استخدمت نظرية التأويل في الوصول إلى النتيجة، لكن الكثير من مستخدمي النظرية اهتموا بالشكل دون المضمون، وبالصياغة على حساب البناء الداخلي للنظرية، فأصبحت تستعمل بشكل فضفاض حتى بات غياب القواعد العلمية والمنهجية وفوضى النظرية وضبابية المصطلح مزعجة في النقد العربي المعاصر خصوصاً فيما يتعلق بمجال النصوص الدينية.

فتحولت نظرية التأويل من كونها نظرية علمية إلى ظاهرة تفتقر إلى المقومات العلمية خاصة في كتابات من يعرفوا بـ (نقاد الفكر الديني).